

شرح تحفة أهل الطلب لابن السعدي [131] | القاعدة 241،

والقاعدة 341

عبدالمحسن الزامل

بسم الله الرحمن الرحيم. الحمد لله رب العالمين. وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى الله وصحبه اجمعين مستمعينا الاكرم السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته واهلا ومرحبا بكم في لقائنا المتجدد بكم اسبوعيا. نرحب في مستهل هذا اللقاء بفضيلة الشيخ عبد المحسن ابن عبد الله الزامل حياكم الله - 00:00:00

فضيلة الشيخ حياكم الله وببارك الله فيكم في الاخوة المستمعين والاخوات المستمعات. حياكم الله فضيلة الشيخ نبدأ باذن الله تعالى بالقاعدة الثانية والاربعين بعد نعم قال المؤلف رحمه الله تعالى - 00:00:33

ما زال من الاعيان ثم عاد باصل الخلقة او بوضع ادمي هل يحكم على العائد بحكم الاول او لا فيه خلاف يضطرد في مسائل. نعم الحمد لله رب العالمين والصلة والسلام على نبينا محمد وعلى الله واصحابه واتباعه باحسان الى يوم الدين - 00:00:48

هذه القاعدة يعبر عنها بعض الفقهاء في كتب القواعد بقولهم هل السائل العائد كالذي لم يعد او الذي لم ينزل يعني الذي اه الذي هو وباقى بمعنى انه لو عندنا شيء ثم ازيل ثم عاد. هل اذا عاد - 00:01:07

كونوا الحكم لهذا العائد حكما جديدا او يكون حكمه حكم الاول بحكم انه الان كانه لم ينزل لانه لم ينزل بل هو باق من جهة النظر الى حاله الان وهذا له يعني آلة امثلة ويشير مصنف اليها رحمة الله عليه وربما تأتي ايضا في ابواب الفقه وفي ابواب العبادات وفي ابواب - 00:01:36

في الحج مثلا لو ان انسان آخر من عرفة قبل غروب الشمس ثم رجع ثم ارجع اه هل نقول ان حكمه كانه لم يعد؟ او او ان حكمه كانه لم يخرج. نعم. لانه لما - 00:02:04

رجع الى عرفة آلة بعد ذلك ولبث فيها بعد غروب الشمس فانه في هذه الحال كانه لم اخرج فخروجه بعد ذلك قبل ذلك لا يؤثر من جهة ان استدركه برجوعهم. فهل رجوعه يبطل - 00:02:24

او يغيروا حكم خروجه فلا شيء عليه او نقول بمجرد خروجه يثبت عليه الدم انه خرج قبل غروب الشمس. وان كان وال الصحيح انه آلة في هذه الحال كالذي لم ينزل لانه لم ينزل يعني انه الذي لم ينزل يعني ان له الذي لم يذهب وله امثلة تبيّنه كما سيرأني نعم - 00:02:44

نعم اثابكم الله فضيلة الشيخ قال منها لو قلع سنه او قطع اذنه ثم اعادها في الحال فثبتت والتحم فهل يحكم بطهارته ام لا؟ نص احمد على طهارته اذا ثبت والتحم وعلى نجاسته اذا لم - 00:03:08

نعم وهذه ايضا مسألة فرع من هذه القاعدة وهذه القاعدة هي في الحقيقة آلة يوردها الفقهاء مورد التساوي لأن ليست قاعدة بمعنى انها تضطرد مشاكلها في جميع الصور. بل هي تختلف - 00:03:27

فتارة تأخذ الزائل العائد كالذي لم ينزل وتارة كالذي لم يعد. وهذا يختلف بحسب تصحيح المسائل. اما في المذهب او في الدليل. ومنها لو قلع سنه لو انه قلع شخص سن شخص او قطع اذنه - 00:03:46

ثم اعيدت هذه السن في الحال هذا هذه الاذن في الحال. نعلم ان اه البائن في هذه الحال لو قلع سنه او دعاء دونه ثم اعاده في الحال. فثبتت فثبتت والتحم. فهل يحكم بطهارته ام لنصل احمد على طهارته اذا ثبت والتحم - 00:04:06

اذا ثبت والتحم لانه في هذه الحال يكون اه كأنه لم يحصل شيء. وذلك انه رجعت اليه الحياة وشارت اليه الحياة. فكأنه لم يقطع في
كانه لم يقطع بمعنى انه آلا حكم له. مع انه لا حكم له - 00:04:30

وعلى نجاسته اذا لم يثبت وهذا ايضا جار حتى في اه ما لو قلع لو قطع مثلا من بهيمة لو قطع من منها مثلا ولو قطعت اذنها مثلا
تمام؟ فانها ما بين منها وهي حية فهو ميتة لكن لو انها التحتم بها التحاما تماما وسارت فيها الحياة - 00:04:50

وذهبت صارت فيها الحياة تماما وفي هذه الحالة يكون حكمها حكم الاصل فكأنها لم تزل من الاصل للذى قطعت منه نعم ومنها لو قلع
ظفر ادمي او سنه او شعره ثم عاد - 00:05:14

او جنى عليه فاذهب شمه وبصره. ثم عاد بحاله فلا ضمان بحال في المذهب. نعم. كذلك ايضا لو قلع ظفر ادم او سنه او شعره ثم عاد
او جنى عليه فاذهب شمه وبصره ثم عاد بحاله. فهذا يقولون انه لا ضمان - 00:05:32

لان الظمان لا يكون الا مع الائتلاف الذي يثبت حكمه. اما اذا عاد مثلا قلع الظفر ثم اعاده وثبت وثبتت وجرت فيه الحياة او مثلا لو انه
ازال شعره مثلا قال ازال شعره مثلا ثم نبتت - 00:05:52

مثلا او شعر الرأس. نعم. او جنى عليه مثلا فذهب شمه او ذهب بصره ثم بعد ذلك عاد البصر يقولون انه لا يظمن. نعم. لان الظمان
مقابل تفويت الشمل او تفويت البصر. وفي هذه وهو في هذه الحال لم يذهب - 00:06:15

غاية الامر انه جنى واعتدى عليه بشيء لا يثبت فيه ظمان. كما لو مثلا جنى عليه بما لا قصاصا لو جنى عليه او جرحة بما لا قصاص
فيه انه لا يثبت فيه القصاص لكن يثبت له آلا يثبت له - 00:06:35

يضبط وفي مثل هذه الحال يقولون انه يقوم ويكون مثل ما ذكر معناه يجعلونه حكومة تقوم كانه مملوك ثم يقوم وبه يعني بعد
الجنائية وقد برى منها ينظر ومنهم من قومه بطريقة اخرى لكنهم يقولون في هذه الحال انه لا ضمان - 00:06:55

معنى انه لو قلع الظهر فلا يسلط عليه فيقلع الظهر لانه عاد ذهب اثر الجنائية. وهذه ايضا لها امثلة يعني لها امثلة مثلا لو انه مثلا جنى
انسان على انسان. نعم. فقطع مثلا ذهب سمه مثلا. او قطع - 00:07:19

اذنه قطع اذنه مثلا ثم اقتضينا من الجاني فقطعنا اذنه. نعم. والمجنى عليه اه اعاد اذنه والتحتم والتآمت. نعم. والتحتم في هذه
الحال في هذه الحالة هل يتغير الحكم؟ او لا يتغير الحكم؟ هل يعطى مثلا الجاني الديمة - 00:07:45

هل يعطى الجاني الديمة او لا يعطى الجاني الديمة؟ قال الان هو لما قال انتم قلعتم اذني مكانا قطعتموها مكان قطع اذنه. وهو رجل
اذنه السليمة الان. مم. فالفقراء رحمة الله عليهم يقولون انه اه يأخذ الديمة ولا تقلع اه يعني اذا علت اذنه - 00:08:09

المجنى عليه لا تقل عليه انه ليس متعديا. نعم. ليس متعد بخلاف ما لو اه مثلا اه طلعننا اذن قلتنا اذن المجنى. الجاني نفسه مو
بالمجنى عليه. نعم. قال قلعت اذن المجنى لانه جنى. على انسان. ثم - 00:08:29

ثم عمد المجنى الى عكس المسألة الاولى. عمد المجنى وعالج اذنه والتحتم والتآمت. التحتم والتآمات فقيل انه تقلع اذنه مرة
اخري. لانه اه ذهب الشين الذي فيه وهو موجود في المجنى عليه - 00:08:52

عليه. موجود في المجنى عليه. ولان القصاص مقابل الشين والاذن الذي لحق بالجانب. فاذا اعاد اذنه مرة اخري او مثلا قطع يده
واعاد يده. مثل قطع يد انسان وقطعنا يد الجاني. نعم. فعمد الجاني و - 00:09:12

والتحتم يد. فذهب بعض العلماء انها تقطع. نعم. لانه قصاص. والقصاص لا يثبت للاحتفاء به ولا حكمه الا باه يعني يقع
فيه من المصيبة مثل ما وقع في المجنى عليه. وعانونا - 00:09:28

وقالوا انه هو معندي في الاصل. معندي بخلاف في خلاف المجنى عليه. المجنى عليه لو انه اعاد اذنه قالوا انه تثبت الديمة في حقه
بس مجرد الديمة ولا تقلع اذنه لانه لم يعتدي ولم يظلم ولم يضرب خلاف الجاني فانه معندي وظالم - 00:09:48

فالهذا لا يمكن من اصلاح اذنه او مداواة او المداواة اه حتى لا يزول الشيب والاذن اه الذي به ويكون مساويا للمجنى عليه في باب
القصاص. هكذا ذكره رحمة الله عليه. نعم فضيلة الشيخ. ومنها نبات الحرم واوصا - 00:10:08

صانه وانهدم الكنيسة. كذلك ايضا نبات الحرم واغصانه آلا لو انه لو ان انسان قد قلع شجرة من الحرم او قطع اغصانا من الحرم. او

مثلا ازال شيئا من نبات الحرم. نعم. اه او مثلا - 00:10:28

جاء الى صيد فنت فريسه. نتني فريش صيد الحرم. في هذه الحال ومنها نبات الحرم فلو انه قلع شجرة او قلع غصنا هل يضمن او
ليضمن؟ هذا على القول بان شجر الحرم فيه الضمان - 00:10:51

نعم. كما هو قول جمع من اهل العلم وهو قول الجمهور. قالوا انه وان كان محrama فان فيه الظمان كصيد الحرم. واختلفوا فقالوا منهم
من قاف الشجرة كبيرة آآ بقرة او بغير الشجرة المتوسطة آآ شاة اختلفوا في الشجر في انواع من الاشجار - 00:11:11

هذا على القول بأنه يضمن وعلى القول بأنه يستغفر الله كما قال عطا وجماعة فانه يكون عليه التوبة لكن على قول الاكثر والجمهور
اذا مثلا قلع شجرة ثم مرة اخرى او قطع غصنا غصنا مثلا منها ثم نبت. هل يضمنه او لا يضمنه؟ قيل يضمنه. نعم. وقيل لا -

00:11:31

اضمنه لانه عاد. والزائل العائد كالذى لم ينزل نعم. ليس كالذى لم يعد. وقيل انه في هذه الصورة كالذى لم يعد فيضمنه. ايضا
كذلك اه قالوا في نفس المحرم المحرم الذي مثلا في المحرم الذي يعتدي على الصيد فانه لا يجوز له في حال في حال الاحرام -

00:11:54

اولها في حال الحرم. ومنهم من فرق بين بين الحرم وبين المحرم. فقالوا ان كان من نبات الحرم فانه يضمنه على كل حال. ولو انه
عاد وان كان من صيد المحرم فانه لا يضمنه. وقالوا لان صيد الحرم ابلغ واشد. وشجر الحرم كذلك. وذلك - 00:12:20

كانه محرم لحق الله سبحانه وتعالى. وتحريمها على العموم.اما صيد المحرم نفسه في غير الحرم فهو محرم في حق الشخص
المحرم. محرم في حق الشخص المهم فلا فاللهذا هذا قالوا فرق بين مثلا من من ينفر صيدا مثلا او ينتف شعر صيد الحرم ثم يعود
فيضمنه وان كان - 00:12:46

مثلا في صيد خارج الحرم وهو محرم ثم يعود فلا يضمنه. وكذلك الحكم في اغصانه كل هذا كما تقدم في في الشجر وفي الاغصان
مبني على ظمانه. واذا قيل لا يضمن فلا شيء عليه. وكذلك انهدام الكنيسة اذا كانت كنيسة مثلا - 00:13:10

الكنيسة اه يتبعده فيها اهلها من اليهود والنصارى مثلا في هذه الحال اذا انهدمت هل يمكنون من اعادتها؟ هذا كله في الكنيسة التي
يقررون عليها في الاصل ليس المراد بالكنيسة التي تبني على غير حق لا اذا كانوا اقرروا عليها. مثلا فتحت بلادهم واقروا على هذه
الكنيسة. فهل اذا انهدمت الكنيسة لهم - 00:13:30

ان يعيدوها او ليس لهم ان يعيدوها. هم يقولون اذا ارادوا ترميمها واصلاحها لهم ذلك. فهل العمارة كالترميم فله ذلك من منع
وقالوا ان الانشاء ابتداء انشاء الكنيسة ابتداء ولا يجوز لهم ان يبتدأوا كنيسة جديدة. وان ينشئوا كنيسة جديدة. ومنهم من قال انها
استدامة. انها - 00:13:56

استدامة والزائل والزائل العائد كالذى لم ينزل. هم. كالذى اه يعني او كل الذي لم يعد على الخلاف في هذا معنى انه اذا ارادوا اعادتها
مرة اخرى ومنهج صحة قال انهم كما يمكنون من ترميمها وهم في في اقرارهم على ذلك ليسوا معذين بمعنى ولم - 00:14:24
كنيسة جديدة فكما يمكنون من ترميمها يمكنون من اعادة بنائها. نعم. اتابلكم الله فضيلة الشيخ. انتهت القاعدة. نعم اللي بعدها.
نعم. القاعدة الثالثة والاربعون بعد المئة يقوم البدل مقام المبدل ويسمى مسد - 00:14:52

وينبني حكمه على حكمه في مواضع كثيرة تقدم بعضها. نعم. هذه القاعدة البدل يقوم مقام مبدل. وهذه اه عندنا مطردة مثل ما نقول
ان الماء ان التراب يقوم وهو البدل يقوم مقام الماء وهو المبدل. والاصل انه يسمى مسد في كل شيء - 00:15:09

وهذا جار في احكام كثيرة. وهل يصح لنا القول ان البدل يأخذ حكم المبدل في كل شيء. ومن قال انه يأخذ حكمه في شيء من دون
شيء فيكون الدليل عليه ويكون قوله آآ مستدرک من جهة انه اشترط شرطا بغير دليل - 00:15:30

وعلى هذا نقول ان هذا هو الاصل في الاحكام وان كان بعض الاحكام ربما تخلف الحكم عنها في البدل اللي سبب من اسباب كما
سيأتي نعم. اتابلكم الله فضيلة الشيخ - 00:15:50

ومنها اذا افترق المتصارفان ثم وجد احدهما فيما قبض عبيا واراد الرد واخذ بدله في مجلس الرد فهل ينتقص الصرف بذلك؟ ينتقص

فهل ينتقض الصرف بذلك ام لا؟ على روایتین. نعم - 00:16:05

هذه المسألة كما تقدم اذا افترق المتصارفان صرف انسان انسانا بشيء من الماء صاروا مثلا دراهم ذهب بفظة مثلا دراهم ريالات مثلا بدولارات دنانير وما اشبه ذلك ثم وجد او ايضا مراطا لو صرفه مثلا وتسمى مصارفة عليه عليه اتساع لو صرفه من جنس واحد مثل الريالات السعودية - 00:16:26

بداية تسعود الاف وخمس مئة مثلا يريد ان يفكها الى مئات ثم وجد احدهما فيما قبض عيبا وارد الرد صار في انسان مثلا الف ريال بدولارات ثم ما اخذ الدولارات وجد بها عيبا. آثار اخذ البدل يتبيّن فيه عيب بعضها فيه عيب. نعم. وارد الاخذ البدل هل - 00:16:56

هناك او نقول ان الصرف باطل ويجب ان يبتدا الصرف هذا يأخذ دولارات او هذا يأخذ آكل يرجع في حقه ونقول الصرف باطل لانه انتقض لوجود العيب. نعم. او نقول له ان يأخذه في مجلس الرد. اذا كان قوله في مجلس الرد - 00:17:22 احترازا من مجلس المصارفة مثل ما اذا تصارف مثلا ثم بعد المصارفة وهما جالسان لم يتفرقوا وجد احدهما عيبا فانه له ان يرجع الذي فيه عيب ويأخذ بدهله ولا شيء في ذلك لانه في الحقيقة لم يحصل افتراق بينهما ثم على الصحيح - 00:17:42 لا فرق في العيب كما يقول من جنس المعيب او من غير من جنس المعيب. مثل لو صارفه مثلا خمسمائة مثلا وارد آآن يفكها الى مئات. ولما اخذ الخمسمائة وجدها مزورة. هذا عيب من غير جنس - 00:18:02

الصرف من غير جنس المال لانها مزورة. وقالوا ان الصرف لم يقع عليها خاصة على قولهم ان ان الدرادم تتبع بالتعيين انها تتبع بالتعيين كان الصحيح خلاف ذلك وانها لا تتبع بالتعيين ولا فرق بين المصارعة في الذمة او المصارفة بغير ذلك ولا دليل - 00:18:19

على ما ذكروه في هذه المسألة. وانه لا فرق بين الصورتين وعلى هذا نقول لا فرق ايضا بين ان يكون العيب من جنسها او من غير جنسها ان يكون من من جنسها ان يكون مثل ما قالوا مثلا في الذهب ان يكون في الفضة مثلا نحاس نعم او ما اشبه ذلك - 00:18:39

فقالوا ان هذا من غير جنسها ويكون وقعة مصارفة على شيء غير ما عين فيكون باطل. وان كان من جنسها قالوا مثل ما تكون الفظة تتقطّن يعني تتشقق وتتكسر هذا عيب فيها. اه مثل ما لو صرفه مثلا بخمس مئة وارد ان يصرفها مئات ثم وجد بها شقوق - 00:18:58

او وجدها مهترئة متقطّعة اه فارجعها اه فالصحيح انه لا فرق بين ان تكون مثلا مزورة او ان تكون بها عيب آآن يمكن ان يستدرك باصلاحها فلها ثم على الصحيح لا فرق بين الرد سواء كان في مجلس الصرف او في مجلس 00:19:18 هذا هو الاظاهر لا فرق لانه عيب له استدراكه وفات عليه حقه منه واحدهما اما ان يكون ظالما او جاهلا لكن هو ان يستدرك الحق. في هذه الحال ان كان في المجلس الصرف فلا اشكال. مع اني انه يتبيّن العيب قبل ان يفترقا. فهذا يبدل له 00:19:38 المياه التي فيها عيب المائتين التي فيها عيب الدرادم التي في عيب الدولارات التي في عيب بدلها بغيرها ولا حاجة للاستئناف العقد او ابطاله. لأن الاصل صحة العقود وكونه ورد عيب عليه. فهذا لا يظهر اذا تراضيا. ثم لهذا الافتراق وهذا الانقطاع لم يكن - 00:20:01

هم الريا لا يحرم الا اذا كان مقصودا وكان العقد معقودا على هذا الوجه اما في شيء لا يعذر يعذران فيه من جهة انهم لم يرد ذلك او كان احدهم يخشى ان يفوت حقه لان ذاك اراد غشه في هذه الحال - 00:20:21

لا بأس ولا نمك من غش بإبطال العقد لأنه غاش وظالم فلا نمكنه من ابطال العقد بل نمضي العقد لا ينتقض على الصحيح لا ينتقض على الصحيح وهذا هو الاظاهر كما تقدم وسواء كان افتراق المتصارفين في مجلس الصرف او في مجلس الرد مجلس - 00:20:41

قد يعني كما لو مثلا صرفه ثم افترقا ثم لقيه وقال ان بدرادمك عيب. نعم. لكن عليهما يجب عليهما ان يتراجعا قبل المفارقة. ان

يتزادي او يتتصاحب آآ حتى آآ يقضي كل منه حقه. نعم. ومنها اذا حضر - [00:21:01](#)
الجمعة من اهل وجوبيها. ثم تبدلوا في اثناء الخطبة بمثلكم انعقدت الجمعة والخطبة وتمت بهم. كذلك ايضا اذا صلاة الجمعة. نعم. اذا
حضر الجمعة من اهل وجوبيها. اه وهم هذا جار على قولهم ان ان الجمعة يشترط لها اربعون. اه - [00:21:21](#)
قالوا انه اذا حضروا الجمعة اهل وجوبيها اه بالشروط التي ذكروها. ثم تبدلوا هؤلاء اثناء الخطبة اه بعدهم انعقدت الجمعة والخطبة
بهم قالوا لان البدل يأخذ حكم المبدل. اه وكل هذا جار على اشتراط واذا قلنا لا يشترط العدد فلابد - [00:21:41](#)
هذا عليه ذكروه فيكون الشرط هو العدد المشترط للجمعة وهم ثلاثة الامام واثنان معه كذلك في المسألة التي بعدها البدل يأخذ حكم
وبدل في في الصرف يعني اذا ابدل الصرف بمال بمال فما ابدى له - [00:22:01](#)
تأخذ حكم المبدل كما تقدم نعم. نعم. اثابكم الله فضيلة الشيخ. ومنها ابدال النصاب بغيره والمصحف وجلود الااضاحي. نعم كذلك
ابdal النصاب بغيره. بمعنى انه لو كان عنده نصاب من مال - [00:22:21](#)
فابدلته بنصاب اخر. فالنصاب ان كان ابدلته من جنسه فلا يتغير الحكم. يأخذ البدل حكم المبدل. نعم. فلو انه ابدل آآ الدرارهم التي عنده
اشترى بها عروض تجارة. نعم. فان الدرارهم والت التجارة مال واحد. نعم. فلا يتغير - [00:22:41](#)
صعب او ابدل على الصحيح الذهب بالفضة او الفضة بالذهب فهذا فيه خلاف بين اهل العلم فيه خلاف لكن ان كان على سبيل
المتاجرة والبيع والشراء تارة يشتري مثلا بدرارهم تارة يشتري بالظبط فان النصاب لا يتغير ويأخذ البدل حكم المبدل. نعم -
[00:23:01](#)
تماما وكذلك لو ابدلها مثلا اربعين رأس من الغنم باربعين رأس من الغنم او خمس من الابل بخمس من الابل البدل يأخذ حكم المبدل
لأن النصاب لم يتغير جنسهم. اما اذا ابدل به بغير جنسه فانه ينقطع. فلو كان عنده من كان - [00:23:21](#)
كان عنده اربعون من الغنم. فباعها اه بدرارهم لما مضى نصف الحول باعها بدرارهم. نقول هذه الدرارهم تبتدا بها حول جديد. ما تبني
على الحول الاول. نعم. فلو كان عندهم مثلا - [00:23:41](#)
من الابل شائبة فيها شاة فلما مضى عشرة اشهر باعها باعها بعشرة الاف ريال. جا يسأل قال انا الان انا عندي خمس من الابل وبعنته
بعشرة الاف ريال. هل اه ومضى عشرة اشهر عليها وهي - [00:23:56](#)
نعم. ما حكم الزكاة؟ نقول تبتدا حول جديد. بهذه الدرارهم لان الحول لا يبني على آآ حول مال لا على مال اخر اذا كان من غير جنسه
انما يبني اذا كان من جنسه - [00:24:13](#)
الا ها من غير جنس واياضا لم يكتمل في المال الاول. لا اكتمل اني صامه خمس من الابل فيها شاة او اربعون من الغنم. نعم. لكن
الانسان انه اختلف الجنس. الا اذا - [00:24:28](#)
اخذه حيلة. نعم. اذا اتخد حين يفر من الزكاة فتلزمه الزكاة. نعم. كذلك ايضا المصحف. هذا على القول المشهور في المذهب انه لا
يجوز بيع المصحف. واختلفوا في شرائه. وقيل يكره شراءه. ومنهم من ذهب الى جواز بيعه وشرائه. واذا - [00:24:42](#)
قيل انه يجوز بيعه اذا قيل يجوز بيعه وشراء فالامر واضح. وان قيل انه لا يجوز بيعه. فلو انه اراد ان يبيع ان يستبدل مصحف
بمصحف قالوا ان هذا لا بأس لان البدل يأخذ حكم مبدل وليس ليس بيعا. انما ما نهي عنه هو ان يبيعه لان البيعة نوع فيه ابتدال له.
نعم. واهانة - [00:25:02](#)
هكذا قالوا والذين خالفوا وهي مسألة وان لم ليست داخلة في هذا البحث. لكن ذهب جواب من اهل العلم الى جواز ذلك لما فيه من
المصالح العظيمة كذلك جنود الااضاحي لان الاضحية لا يجوز ان تباع جلودها لكن لو انه استبدل الجلود آآ - [00:25:23](#)
انسان واعطاه شيء من المتعاط اعطاه مثلا مكان الجلوس كراسى اعطاه مكان الجلوس آآ فرش يجلس عليه بيتهم قالوا انه ابدل
الجلود بشيء اخر نعم. ينتفع به ويأخذ البدل حكمه مبدل كما ينتفع بالجلود. بالجلوس عليها وجعله يسقيه كذلك انت فالحكم له وهذا
- [00:25:45](#)
هذا احتيال في الحقيقة. نعم. لانه كان بامكانه ان يشتري لكن جعل الجلوس وسيلة اه للشراء. فهذا هذا في نظر الاظهر هو المنع نعم

اثابكم الله. والاضاحي والهدي بخير منها واقرار الوارد للمضارب ونحوه - [00:26:05](#)

نعم. كذلك الحكم الهدى والاضاحي بخير منها. هذى مسألة اخرى. لو انسان عنده اضحية وابدلها باضحية اخرى اختلف العلماء في

هذا والصحيح انه يجوز بل يشرع اذا كان ابدلها باضحية افضل منها. اه او هدي ابدل بهدي افضل منه. فالصحيح - [00:26:22](#)

او مشروع او وكذلك الوقف ايضا لو انه ابدى الوقف بوقف خير منه. وهذا هو الصواب وادلته كثيرة ايضا. كذلك اقرار لانه في

الحقيقة هي يأخذ حكم البديل وما هو افضل والقاعدة في هذا الباب هو آآ التقرب والقربة في البدن - [00:26:42](#)

الافضل منها في المبدل. كذلك المضارب لو انه توفي انسان وله مال مع مضارب. نعم. فالورثة لهم ان يقرروه من يقره على ذلك وان

يستمر في العمل في المضاربة آآ في اقرار الوارد للمضارب باذنه وفي التصرف - [00:27:02](#)

وهو في الحقيقة استدامة وليس عقدا جديدا. والله اعلم. اثابكم الله فضيلة الشيخ وبارك الله فيكم. انتهى وقت البرنامج.

نعم، وكذلك انتهينا من القاعدة الثالثة والاربعين بعد المئة احتفي المستمعين الكرام نلتقي بكم باذن الله تعالى في حلقة الأسبوع

القادم، الى ذلك الحين هذه تحية لكم من اخي وزميلي عبد الله بن عبد المحسن - [00:27:22](#)

الذي سجل لنا هذا اللقاء نلتقي بكم على خير والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته - [00:27:46](#)